

أمانة مجلس الإدارة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦  
بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠١٦  
بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤  
بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية

مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية؛  
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ والقرارات الصادرة تنفيذا له؛  
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولانحته التنفيذية؛  
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشؤونها المالية؛  
وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للمراقبة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وتعديلاته؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠١٦؛  
قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل تعريف عضو مجلس الإدارة المستقل بالمادة (٤)، وعنوان الباب الرابع والبند أولاً منه، والمادة (٣٣)، والفقرة الأولى من المادة (٣٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وفقاً لما يلي:-

مادة (٤): تعريفات

عضو مجلس الإدارة المستقل: هو عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي من غير مساهمي الشركة والذي لا تربط بينه وبين الشركة وشركتها القابضة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة وأياً من الأطراف ذات العلاقة بها أي رابطة عمل أو علاقة تعاقدية أو عضوية مجلس إدارة أياً منها خلال الثلاثة سنوات السابقة على تعيينه. ونيس زوجاً أو من أقارب الدرجة الثانية لأي من هؤلاء.

الباب الرابع: الحوكمة وحماية حقوق الأقلية والقوائم المالية  
أولاً: الحوكمة وحماية حقوق الأقلية

المادة (٣٣): الاعلان عن قرار التوزيعات وضوابط تنفيذه:

تلتزم الشركة مصدرة الورقة المالية بالإعلان عن قرار السلطة المختصة بها بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما على أن يتم مراعاة ما يلي :



## أمانة مجلس الإدارة

أ. إخطار البورصة بقرار الجمعية بالتوزيع فوراً وقبل أول جلسة تداول تالية لاتعداد الجمعية العامة  
ب. إخطار البورصة بتاريخ التوزيعات قبل خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للتوزيع على أن يتم الإعلان عن ذلك في جريدين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار على تكون أحدهما على الأقل باللغة العربية.

ج. يستحق المساهم حصته في توزيعات الأرباح النقدية أو الأسهم المجانية بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها، وفي حال تداول أياً من الأسهم خلال الفترة الزمنية من صدور قرار الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح النقدية أو الأسهم المجانية أو كلاهما وحتى نهاية اليوم السابق للتاريخ المحدد للصرف يجب أن تنتقل كافة الحقوق المشار إليها إلى مالك الأسهم الجديد.

ويقتصر نشر القرارات والاعلانات السابقة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على شاشات التداول بالبورصة وكذلك على موقعها الإلكتروني لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام عمل.

### المادة (٣٧): الفقرة الأولى

مع مراعاة أحكام المادة (٨٢) من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والمادتين (٢٧) و(٢٨) من لائحته التنفيذية، يكون لكل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرفية بجداول البورصة لجنة للمراجعة يصدر باختيار أعضائها وتحديد رئيسها قرار من مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل.

### (المادة الثانية)

يضاف البند (و) إلى المادة (٤٠)، كما تضاف المواد (٤٣ مكرراً) و(٤٤ مكرراً) و(٥١ مكرراً) إلى قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك على النحو التالي:

### المادة (٤٠):

و. كافة عقود المعاوضة التي أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال العام السابق وقيمة كل عقد وشروطه وتفصيله وتاريخ موافقة الجمعية العامة المسبقة لكل عقد من هذه العقود.

### مادة (٤٣) مكرراً: ضوابط التصرف في أكثر من ٥٠% من أصول الشركة:

لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من ٥٠% من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية.

### مادة (٤٤) مكرراً: ضوابط تملك الشركات الخاضعة للسيطرة في شركة شقيقة:

مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، لا يجوز لشركة مقيد لها أسهم بالبورصة وخاضعة للسيطرة الفعلية لشخص أو شركة أخرى أن تمتلك في شركة شقيقة أو تمتلك فيها الأخيرة ما يجاوز ١٠% من أسهمها وشهادات إيداعها الدولية (GDR). ويقصد بالسيطرة الفعلية في تطبيق أحكام هذه المادة تملك ٥٠% أو أكثر من أسهم وشهادات الإيداع الدولية (GDR) للشركات الخاضعة للسيطرة.



٤٦٠٧٦

## أمانة مجلس الإدارة

ولا يسري هذا الحكم على المساهمات القائمة وقت العمل بهذا القرار شريطة ألا يتم زيادة نسبة الملكية عما هو قائم.

مادة (٥١ مكرراً): التعامل على أسهم الخزينة من خلال الشركات التابعة  
في حالة شراء أسهم الشركة من خلال شركة تابعة أو خاضعة للسيطرة الفعلية لها تعد الأسهم المشتراه أسهم خزينة وتسري عليها كافة الأحكام الخاصة بأسهم الخزينة.  
وتلتزم الشركات المقيد لها أسهم بالبورصة حال شرائها لأسهم خزينة بأن يكون التصرف في تلك الأسهم للغير خلال سنة على الأكثر من تاريخ حصولها عليها، ولا يعتبر في حكم الغير قيام الشركة بالتصرف في هذه الأسهم لشركة تابعة لها أو خاضعة لسيطرتها الفعلية.  
ويقصد بالسيطرة الفعلية المفهوم الوارد بالمادة (٤٤ مكرراً) من هذه القواعد.

### (المادة الثالثة)

تلتزم الشركات والجهات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بتوفيق أوضاعها وفقاً للتعديلات الواردة على المادتين (٤، ٣٧) بما لا يجاوز ٣٠ يونية ٢٠١٦.

### (المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدوره، وعلى البورصة المصرية والإدارة المختصة بالهيئة تنفيذه كل فيما يخصه.

